



تحليل وتقييم مرونة النظام المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

Analyzing and evaluating the resilience of the Algerian banking system considering the current international changes

موساوي اسية *، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، moussaoui.assia74@gmail.com

تاريخ الارسال: 2024/05/03	تاريخ القبول: 2025/10/25	تاريخ النشر: 2024/11/03	المؤلف المرسل: موساوي اسية
---------------------------	--------------------------	-------------------------	----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى مرونة النظام المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، ولتحقيق ذلك استعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل محددات المرونة المصرفية ثم تقييمها وذلك باستخدام مجموعة من إحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي سنة 2024/2023، والتقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها ان المرونة المصرفية والاستقرار المالي هدفين متكاملين من اجل تحسين صحة النظام المصرفي في عصر التحديات الراهنة، ولا يزال النظام المصرفي الجزائري نظاما غير مرن يحتاج إصلاحات عاجلة لكي يصبح قادر على تحمل المخاطر المحتملة والتصدي للصدمات. واهم التوصيات لإرساء مرونة للنظام المصرفي الجزائري هي التجهيز السريع للبنية التحتية من اجل تقوية انظمة الدفع والتسوية والاستعلام الائتماني والامن السيبراني، بالإضافة تحسين تطبيق المعايير المحاسبية والاحترازية الدولية، والإدارة الفعالة لمخاطر القروض المتعثرة والسيولة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: مرونة مصرفية، استقرار مالي، نظام مصرفي جزائري، أزمة مصرفية

Abstract:

This study aims to analyse and evaluate the resilience of the Algerian banking system considering current international changes and in order to achieve that, the researcher used the analytical descriptive approach by analyzing and assessing the determinants of banking resilience using a set of statistics issued by IMF in 2023/2024 and the annual reports issued by the Bank of Algeria. One of our most important findings is that banking resilience and financial stability are complementary goals in seeking to improve the health of the banking system in the era of the current challenges, Algeria's banking system remained not resilient and needs urgent reforms in order to be able to withstand potential risks and cope with shocks. The most important recommendations for establishing resilience within the Algerian banking system are the rapid processing of banking infrastructure to strengthen payment, settlement, credit query and cybersecurity systems, as well as improving application of international accounting and precautionary standards, effective management of the risks of non-performing loans and bank liquidity.

Keywords: banking resilience, financial stability, Algerian banking system, banking crisis

* المؤلف المرسل: موساوي اسية

1. مقدمة:

أصبحت الأنظمة المصرفية في عصرنا الحالي أساس النمو الاقتصادي نظرا لتأثيرها البالغ الأهمية ليس فقط على الاطراف ذات الصلة كالحماية والأمان التي يحتاجها المودعين، ولكن ايضا على حركة الاموال في الاقتصاد وهيكل الادخار والتجارة والاستثمار...، فاصبح تحقيق ورفع درجة الامان في النظام المصرفي وقيام نظام مصرفي سليم مسعى الكثير من المنظمات المالية المحلية والدولية وحتى السلطات الحكومية أين صار تحقيق ارباح واداء مالي جيد للمصارف لا يكفي لتفادي الصدمات السلبية ومواجهة التعقيد المتزايد الذي تفرضه المتغيرات الدولية، خاصة بعد الأزمة المالية 2007 - 2008 ثم الصدمة الوبائية جائحة كوفيد 19، بالإضافة الى ذلك التغيرات المستمرة والمتسارعة خصوصا بسبب الابتكارات المالية وأيضا في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات وتوسع كبير في استخدامها، كما اصبح التحكم والتكيف مع تلك الصدمات أمرا ضروري لضمان الاستقرار المالي للأنظمة المصرفية وعلى هذا الأساس ظهرت أهمية تحقيق المرونة المصرفية التي تعطي للنظام القدرة على امتصاص الصدمات ثم العودة الى الحالة الاصلية قبل الصدمة اي التعافي في اقل وقت ممكن، والجزائر كغيرها من الدول التي خضع نظامها المصرفي الى العديد من الإصلاحات سعت من خلالها الى مواكبة المستجدات والمتطلبات التي تفرضها البيئة المصرفية المحلية والدولية اهمها تبني المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل الاولى والثانية والثالثة بهدف تحقيق صلاية للنظام المصرفي الجزائري الا ان الحاجة الملحة الان هي السعي الى بناء مرونة مصرفية، وتأسيسا لما سبق عرضه، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

1.1. طرح الإشكالية: ما مقومات ارساء مرونة مصرفية للنظام المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟**2.1. التساؤلات الفرعية:** وحتى يتسنى لنا الامام بموضوع البحث قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل المرونة المصرفية؟ وماهي أهدافها ومتطلبات ارساءها؟

- ما هو دور المرونة المصرفية في تفادي الصدمات؟

- هل يعتبر النظام المصرفي الجزائري مرن ويمكنه تحمل الصدمات؟

3.1. الفرضيات: ولأجل الشروع في معالجة الإشكالية قمنا بوضع الفرضيتين التاليتين:

- يمكن اعتبار المرونة المصرفية والاستقرار المالي هدفين متكاملين في السعي إلى تحسين صحة النظام المصرفي في عصر التحديات الراهنة.

- يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظاما مرن قادر على تحمل المخاطر المحتملة والتصدي للصدمات.

4.1. أهمية الدراسة: يكتسي هذا البحث أهمية بالغة بسبب التعقد المتزايد الذي تفرضه المتغيرات الدولية على الأنظمة المصرفية من اجل التكيف معها، اين أصبح تحقيق الأرباح والأداء المالي الجيد للمصارف لا يكفي لتقليل من المخاطر والتصدي للصدمات والحفاظ على الاستقرار المالي، وعليه لابد من إعطاء أهمية كبيرة لمفهوم اخر قد يقترن مع مفهوم الاستقرار المالي وهو المرونة المصرفية التي أصبحت مجال اهتمام الكثير من الباحثين و المنظمات المالية المحلية والدولية ، اين يصبح من الضروري على النظام المصرفي الجزائري السعي الحقيقي لتحقيق المرونة المصرفية .

5.1. أهداف الدراسة: وتكمن في العناصر التالية:

- تسليط الضوء على جانب مهم من الجوانب المصرفية وهو المرونة المصرفية ومتطلباتها.
- اظهار أهمية المرونة في الأنظمة المصرفية وأهدافها.
- اظهار العلاقة بين المرونة والاستقرار المصرفي.
- اظهار مدى مرونة النظام المصرفي الجزائري.
- استنتاج متطلبات إرساء مرونة النظام المصرفي الجزائري.

6.1. منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف فهم وتحليل مختلف جوانب الإشكالية، كما تضمنت الدراسة حالة النظام المصرفي الجزائري اين قمنا بتحليل وتقييم محددات المرونة المصرفية وذلك باستخدام مجموعة من إحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي سنة 2024/2023، والتقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر.

7.1. الدراسات السابقة:

-Xu, X., & Lu, L. (2020). **A Study on the Connotation and Extension of Bank Resilience: Based on the Perspective of Active Risk Management.** Modern Economy Error! Bookmark not defined.

هدفت هذه الدراسة الى اعطاء وتحديد مفهوم الصلابة المصرفية واهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية، وانطلاقا من تلك المقاربة تم الوصول الى العوامل التي تتحكم في تلك الصلابة في امتصاص الصدمات والقدرة على الشفاء الذاتي، وفي الاخير توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ان الازمات هي فرصة لتحسين إدارة المخاطر وان فهم المرونة الخاصة بالقطاع المالي والمصرفي بالخصوص تحتاج تعمق اكثر في فهم الممارسات المصرفية، وان الكثير من الدراسات تنظر الى الاستقرار المالي من منظور ضعف الأنظمة المصرفية فقط، وعليه لابد من ادخال الابتكار المالي لدعم مفهوم المرونة المصرفية، كما توصلت الدراسة الى ان الصلابة المصرفية تأخذ مستويات مختلفة ونتيجة لذلك ادارة المخاطر هي ايضا تساير تلك المستويات وتأخذ ايضا مستويات مختلفة،

-Cristina Ruza, Marta De La Cuesta, Juan Diego Paredes (2019), **Banking System Resilience And Stability: Constructing A Composite Indicator For Developed Countries,** Journal Of Economic Studies, Vol.46 , No.6,October 2019

ساعت هذه الدراسة الى تقييم السلامة المالية للأنظمة المصرفية لمجموعة من الدول المتماثلة من حيث تبني النظام الرأسمالي والمستوى الاقتصادي والتشريعات المصرفية وهي الدول الصناعية الكبرى (G7) خلال الفترة 2004-2015 حيث تم استعمال مؤشر مركب لتقييم صحة الأنظمة المصرفية، ثم البحث عن مؤشرات الانذار المبكر للازمات وفي نفس الوقت ايجاد اساليب فعالة لإدارة تلك الازمات، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ان الازمات المصرفية اثرت على تلك الأنظمة المصرفية بدرجات متفاوتة، والاختلاف بين الدول أيضا في العودة الى الاستقرار والتعافي وظهر ذلك من خلال درجات التصنيف، وعليه تعد السياسات الاقتصادية الكلية مهمة لتعزيز المرونة المصرفية.

-Erik Feyen Davide Salvatore Mare (2021) , **Measuring Systemic Banking Resilience A Simple Reverse Stress Testing Approach**, Policy Research Working Paper9864 , World Bank2021

هدفت هذه الدراسة والصادرة عن البنك الدولي لتقييم المرونة المصرفية في امتصاص الصدمات خاصة الائتمانية، من خلال استعمال طريقته اختبارات الاجهاد العكسي **Reverse stress tests** ويتم ذلك عن طريق تقييم وتحديد مجموعة من نتائج افتراضية تكون محددة مسبقا ومتناسبة مع الظروف الخاصة بكل نظام مصرفي محل الدراسة ثم تحليل كيفية التعامل مع هذه الظروف السلبية او السيناريوهات الافتراضية للوصول الى افضل الممارسات لتخفيفها، قامت الدراسة باستخدام مؤشر ل 1500 بنك في 59 دولة متفاوتة من حيث المستوى الاقتصادي أي بين دول ناشئة واخرى نامية وذلك في ظل جائحه كوفيد19 ، توصلت الدراسة الى ان المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد ومؤشرات السلامة المصرفية لأنظمتها لا تعطي التحديات التي قد تواجه كل بنك على حدى وعليه لابد من استخدام مؤشر آخر لتوضيح مفهوم

المرونة المصرفية وهو Consolidated Distances To Breakpoint(CDBP)

-عباسي عبد الرحمان طلال واولاد زاوي (2019)، واقع الصلابة والسلامة للجهاز المصرفي الجزائري في إطار اتفاقية

بازلIII، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 06 العدد 03 - ديسمبر 2019،

هدفت الدراسة الى توضيح اهمية قياس الصلابة المصرفية للمؤسسات المالية المصرفية وسلطت الضوء على مقررات بازل 3 في التقليل من حدة تلك الازمات المالية وخصت بالذكر ازمة الرهن العقاري 2008/2007 ، ثم تطرقت الى الجهاز المصرفي الجزائري من خلال مدى تطبيقه لتلك المقررات ومدى صلابته عن طريق تحليل مجموعة من المؤشرات الخاصة بالسيولة وجودة الأصول، اهم النتائج المتوصل اليها ان المصارف الجزائرية حاولت التكيف مع تلك المقررات الا انها لا تزال تشهد بعض القصور ، كما ساهمت رقابة بنك الجزائر في إيجاد حالات عدم الامتثال لبعض المصارف، اما نتائج مؤشرات الصلابة المستعملة في الدراسة اكدت على سلامة النظام المصرفي الجزائري، واهم التوصيات التي جاءت هي ضرورة تطوير الجهاز المصرفي وعصرنته من حيث الأجهزة والأنظمة لكي يتماشى والتغيرات الدولية المتسارعة.

8.1. خطة الدراسة: وللإجابة على التساؤل السابق قمنا بتقسيم البحث الى أربعة محاور، يتضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي للمرونة المصرفية ومكوناتها من خلال عدة مقاربات، اما المحور الثاني والثالث والرابع تضمنت على التوالي البحث عن متطلبات المرونة المصرفية من خلال البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري في مواكبة الثورة التكنولوجية، ثم مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للمعايير الدولية، وفي المحور الأخير مدى صلابة النظام المصرفي الجزائري في استيعاب الصدمات وتعزيز الاستقرار المالي

2. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمرونة المصرفية

لقد أصبحت المرونة المصرفية مجال بحث الكثير من الاقتصاديين واهتمام الكثير من المنظمات المالية المحلية والدولية وحتى السلطات الحكومية أين أصبح تحسين مؤشرات الأداء المالي للمصارف لا يكفي لتفادي الازمات والصدمات السلبية ومواجهة التعقيد المتزايد الذي تفرضه المتغيرات الدولية، خاصة بعد الأزمة المالية 2007 - 2008 ثم الصدمة الوبائية جائحة كوفيد 19، و اول من استعمل مصطلح المرونة هو Holling سنة 1973 اين عرفها بانها قدرة النظام على امتصاص الصدمات ثم العودة الى الحالة الاصلية قبل الصدمة، وفقاً لقاموس ويبستر المرونة هي القدرة على أن تصبح أقوى وأكثر صحة وأكثر نجاحاً بعد حدث سلبي (Xu, 2020, pp. 1142-1143)، وإذا أردنا تطبيق هذا المصطلح على المصارف فهو يعني قدرتها على التكيف مع حالات عدم التأكد، والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة، بمعنى إدارة الاحداث غير المتوقعة بفعالية وكفاءة ومن ثم تحسين الأداء المصرفي الذي يجسد اهداف إدارة المصرف و الملاك وحملة الأسهم (العتار، 2023، صفحة 115)، و في تعريف اخر المرونة المصرفية هي إشارات إيجابية ناتجة عن تفاعل بين مزايا داخلية واخرى خارجية يتمتع بها النظام المصرفي، تمكنه من التعامل مع المخاطر الحالية التي من شأنها التأثير سلبا على نشاطه وتمكنه من الاستمرار فيه على المدى الطويل، كما تعبر المرونة المصرفية على قدرة النظام المصرفي على الرجوع لحالة الاستقرار ثم التعافي في وقت قصير من الصدمة، بمعنى كلما ارتفعت المرونة المصرفية كلما ارتفعت قدرة المصارف في مواجهة مختلف حالات الطوارئ الأمر الذي يؤدي الى التقليل من المخاطر المحتملة. وفي كثير من الأحيان تم ربط المرونة المصرفية بالاستقرار المالي واعتبرت مقاربات جديدة للأنظمة المصرفية بسبب زيادة تعقدها والتعقد البيئي التي تعمل فيها، حيث تطرق مدير بنك التسويات الدولية في منتدى (القطاع المالي حول تعزيز الاستقرار المالي)، ان الاستقرار المالي يتعلق بالمرونة وتعد المرونة المصرفية اساس الاستقرار المالي وكأنه يوضح علاقة التأثير والتأثر بينهما، كما ذكر انه ينبغي الاستعداد لها مسبقا من خلال مجموعة من اساسيات النظام المصرفي هي راس المال، السيولة، واتخاذ قرارات فعالة ، وبنية تحتية سليمة فكلما كانت ضعيفة أو محدودة كلما كانت شدة الازمة أكثر حدة وعليه لابد من بناء مرونة تعمل على رفع القدرة على التكيف المصرفي مع المخاطر النظامية وتسمى هذه الأخيرة بالمرونة المصرفية النظامية (Caruana, 2012, p. 3) . واجتهد الكثير من الباحثين في ايجاد طريقة لقياس مرونة الأنظمة المصرفية فمنهم من استعمل الطرق او نماذج إحصائية لفهم وقياس العلاقة بين المتغيرات المصرفية وغير المصرفية ثم التنبؤ بمدى مرونة النظام المصرفي، منهم من طور مؤشر مركب يقيس المرونة وال هشاشة المالية للمصارف مثل Consolidated Distances To Breakpoint(CDBP) (Feyen & Davide Salvatore Mare, 2021)

كما ركزت أبحاث أخرى على متطلبات النظام المصرفي خارج حالة الاستقرار والتي من شأنها تحريك النظام المصرفي ككل الى نقاط اخرى من الاستقرار بمعنى اخر ان النظام المصرفي يجب ان تكون له القدرة على الاستجابة للصدمة وهنا نكون امام المرونة المصرفية ثم ينتقل بعد ذلك الى حالة جديدة من الاستقرار بقيم ومتغيرات جديدة، وعليه يمكننا القول ان الاستقرار والمرونة هدفين متكاملين في سعيهما الي تحسين صحة النظام المصرفي في ظل بيئة معقدة وكثيرة التحديات (Ruza, Parede, & marta costa, 2019, pp. 24-25) ، وفي مقارنة أخرى للمفهوم المرونة المصرفية تم

إضافة مصطلح الاستراتيجية أي المرونة الاستراتيجية للمصارف اين تم تحديد مكوناتها وهي مرونة الخدمات المصرفية ومرونة الموارد البشرية ومرونة الاستثمار ومرونة الاستثمار تتجمع من اجل تحقيق التكيف والتعافي من الصدمات التي تواجه المصارف (Mohsin, 2022, p. 13)، كما أظهرت الأزمة المالية 2008 ان الانظمة الاحترازية الجزئية والتي جاءت من اجل ملأه وتدنية المخاطر على مستوى المصرف الواحد لا يمكنها ان تعبر عن صحة النظام المصرفي ككل في ظل العولمة والأنظمة المصرفية شديدة الترابط والتعقد، وعليه لابد من بناء مرونة للنظام المصرفي ككل متكامل وليس مرونة فردية لكل مصرف على حدى.

3. المحور الثاني: البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري في مواكبة الثورة التكنولوجية

تتكون البنية التحتية اساسا من العناصر المادية والتقنية والمعلومات والبرمجيات والقواعد او المعايير التي تسمح للمصارف بتحقيق اهدافها الاستراتيجية، ومن اهم تلك العناصر المرتبطة بالمرونة المصرفية نجد ما يلي:

1.3 جاهزية البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري من اجل المرونة المصرفية

هناك العديد من الجوانب التي يمكن من خلالها الحكم على جاهزية البنية التحتية المصرفية للتصدي للصدمات من خلال السعي الى تحقيق الاستقرار المالي واهمها ما جاء بها صندوق النقد العربي سنة 2022 (صندوق النقد العربي، 2024، الصفحات 30-31)، والتي جمعها في عشر مجالات اساسية منها تسعة لها علاقة بموضوع هذه الدراسة، حيث ترتبط هذه المجالات بشكل مباشر او غير مباشر بالبيئة الدولية التكنولوجية وهي بالخصوص نظام التسويات الانية الاجمالية المستخدم، وجود شركة او مكتب معلومات ائتمانية للمقرضين والمقترضين، نظام استعلام ائتماني، المقاصة الالكترونية من خلال تبادل المدفوعات وأيضا التسويات المالية باستخدام التقنيات الالكترونية و الرقمنة، مركز لتسجيل الضمانات مقابل القروض المصرفية خاصة الضمانات العينية، تشريعات مصرفية تأطر الرقابة على أنظمة الدفع، خدمات الدفع بواسطة الهواتف النقالة، استعمال رقم الحساب الموحد بغرض تسهيل، شفافية والعمليات المصرفية الخاصة بالحسابات، أنظمة تخص الحوكمة المصرفية. اين لا يمكن الحكم على هذه المجالات الا إذا تمت مقارنتها مع مثيلاتها في بعض الدول العربية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري مقارنة مع مثيلاتها في بعض الدول العربية

قطر	الكويت	العراق	فلسطين	الامارات	الأردن	مصر	تونس	الجزائر	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	نظام التسويات الانية الاجمالية
✓	✓	X	X	✓	✓	✓	X	X	شركة /مكتب معلومات ائتمانية
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	نظام استعمال ائتماني
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	المقاصة الالكترونية
✓	X	X	✓	✓	✓	✓	X	X	مركز تسجيل الضمانات مقابل القروض المصرفية
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جاري	✓	إطار قانوني للرقابة على أنظمة الدفع
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	استعمال رقم الحساب الموحد
✓	✓	✓	✓	✓	✓	جاري	X	X	دليل حوكمة ملزم للمؤسسات المالية

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي للدول العربية 2023، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ص ص 30-

31، متاح على الموقع www.amf.org.ae تم الاطلاع يوم 01 مارس 2024

واهم ما يمكن استنتاجه من الجدول السابق ان النظام المصرفي الجزائري يحتاج الى المزيد من الاصلاحات خاصة فيما يتعلق بجانب مهم في المصارف الا وهو الاستعلام الائتماني والذي يجسد جوهر العمل المصرفي فبالإضافة الى عدم وجود مكتب او شركة تتكفل بتلك المعلومات فقد سجل مؤشر المعلومات الائتمانية الصادر عن مناخ الاعمال **Doing Business** (2020) والمرتبطة بالتغيرات التي يمكن ان تحدث ومدى التغطية وكذلك سهولة الحصول على المعلومات الخاصة بالمقترضين والمقرضين القيمة صفر (0) من ثمانية (8) اين تشير القيم الكبيرة الى توفر كم كبير من المعلومات الائتمانية والعكس صحيح (The World Bank's Doing Business(Algeria), 2020) ، اي هناك مستوى ضعيف او محدود من هذه المعلومات الامر الذي الامر ادى الى رفع المخاطر المصرفية ومخاطر الائتمان بصفة خاصة والتقليل من القدرة على الاقتراض والاقراض ونتيجة لذلك يؤدي الى تعميق التحديات المصرفية لمواجهة الصدمات وارتفاع مستوى القروض المتعثرة وسوء ادارة المخاطر في المنظومة المصرفية الجزائرية، كما يعد انشاء هيئة مركزية متخصصة في ادارة الضمانات المصرفية امر جد ضروري لتعزيز الثقة والشفافية في البيئة المصرفية وبنعكس ايجابا على المرونة المصرفية من خلال تحقيق العديد من اليجابيات اهمها الموازنة بين المخاطر والضمانات والتقليل من المخاطر من خلال ادارة فعالة للضمانات المقدمة من طرف العملاء .

2.3. المرونة السيبرانية من اجل المرونة المصرفية:

ومن بين متطلبات بنية تحتية سليمة هو التصدي للهجمات السيبرانية وبناء متانة سيبرانية او ما يطلق عليه بالمرونة السيبرانية **Cyber Résilience**، وهو مصطلح جاءت به مقررات بازل 2 اين اعتبرت الامن السيبراني اساس الاستقرار المالي ومن أكبر التحديات المصرفية سواء على المستوى المحلي او الدولي (Global Financial Stability Report, 2024, pp. 3-4)، خاصة ان سرعة انتشار تكنولوجيا الانترنت ادى الى سرعه القيام بالجريمة الالكترونية، ومن اخطر التهديدات والمخاطر السيبرانية التي تواجهها الأنظمة المصرفية نجد (بارة، 2017، صفحة 560) :

- تعطيل الخدمات المصرفية وانتحال مواقع المصارف عبر الويب URL.
 - اتلاف المعلومات او تعديلها مثل المعلومات الخاصة ببطاقات الائتمان أي سرقة الهوية الخاصة بالعملاء
 - استعمال المصارف برامجيات دون حماية كافية، اين تصبح البرمجيات الخبيثة **vandalism Cyber** مثل الفيروسات وبرمجيات التجسس والتدمير للبيانات ... (شايب و حمادي ، 2023، صفحة 61)، تستغل النقائص والثغرات في تلك البرمجيات.
 - استعمال المصارف معلومات غير مشفرة والتجسس الخارجي على الشبكات الالكترونية المصرفية.
- وبالنظر الى المشرع الجزائري فقد حاول في العديد من المرات الاستجابة لتلك المتغيرات الدولية المتعلقة بالمخاطر التكنولوجية ومحاولة تحقيق الامن السيبراني الذي يمس النظام الاقتصادي ككل والنظام المصرفي بصفة خاصة ندرجها في مستويين:

- **المستوى الأول** القوانين الخاصة بكل الافراد والمؤسسات مهما اختلف نشاطها اين تدخل أيضا المصارف وعملاءها ضمن هذا التصنيف، ومن بين القوانين التي خصت الجريمة الإلكترونية وكيفية الحد منها من انتشارها نجد في سنة 2004 تم اصدار قانون 15-04 الذي تضمن في طياته مجموعة من الانشطة تدخل ضمن الجريمة الإلكترونية وما هي العقوبات الموافقة لها (انظر المادة 394) من (القانون رقم 04-15، 2004، صفحة 12) ، ثم القانون الذي صدر سنة 2009 رقم 04-09 فكان اهم مضمونه الوقاية من تلك المخاطر اين ازال الغموض على مجموعة من المفاهيم الخاصة بالمعلوماتية ومعطياتها والجرائم المتصلة بها، بالإضافة الى ذلك ورد في القانون الظروف التي يجب ان تتم فيها المراقبة والتفتيش من قبل الهيئات المتخصصة في ذلك، اين جاءت ضمن المادة 104 من القانون السابق الذكر انشاء هيئة مسؤولة على الوقاية والمكافحة لهذه الجرائم وهي هيئة وطنية تابعة للدرك الوطني (القانون رقم 09-04، 2009، الصفحات 5-8) ، وفي سنة 2015 وبمقتضى مرسوم رئاسي رقم 15-265 تضمن تشكيل هيئة ادارية مستقلة يرأسها وزير العدل ، واهم ما ميزها بالإضافة الى انها هيئة إدارية مستقلة أن لها بعد استراتيجي هدفه الوقاية والمكافحة من خلال مجموعة من الميكانيزمات جاءت ضمن هذا المرسوم (مرسوم رئاسي رقم 15-261 ، 2015) ، وفي سنة 2019 تم الحاق هذه الهيئة بوزارة الدفاع الوطني نظرا لحساسيتها وارتفاع المخاطر والجرائم الالكترونية.

- المستوى الثاني يخص فقط التشريعات الخاصة بالمصارف وعملاءهم، اين يصبح التعثر في تقليل من تلك المخاطر يهدد صلاية المصرف بصفة خاصة والنظام المصرفي بصفة عامة، واهم تلك الجهود في هذا الشأن هي الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر ، حيث لم يصدر ضمن هذه التشريعات مصطلح المخاطر السيبرانية الا اننا نجده ضمن المخاطر التشغيلية والتي تمثل كل الخسائر المالية والاختلالات التي تسببها الاجراءات والاختفاء البشرية والاحداث الداخلية والخارجية المتعلقة بالمصارف، وتم استثناء المخاطر الاستراتيجية والمخاطر ومخاطر السمعة وادخال المخاطر القانونية (المادة 20) من (نظام رقم 01-14، 2014) ، كما تم ادخال الامن السيبراني بطريقة غير مباشرة ضمن متطلبات الرقابة الداخلية للمصارف الجزائرية فوجد العديد من المواد تضمنت مراقبة نوعية انظمة الاعلام والاتصال والتي تدخل ضمن اهداف الرقابة من اجل تحسين ظروف الامن والموثوقية والتقصي للمصارف الجزائرية (المادة 6) من (نظام رقم 08-11، 2011) ، ويمكن استنتاج سعى المشرع الجزائري مرة أخرى لتحقيق الامن السيبراني من خلال تحقيق امن أنظمة الدفع، ومن اجل ذلك لابد من ارساء بنية اساسية تتكون من مجموعة من التجهيزات المادية والبرمجيات تتطابق مع المقاييس الدولية وتقع مسؤولية ذلك على مسيرى المصارف وشركائهم من خلال توفير انظمة فعالة وذات كفاءة وموثوقية البيانات المتبادلة، مع الحفاظ على السرية المصرفية وقابلية المراجعة ويتم كل ذلك من خلال تعيين موارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة (المادة 3، المادة 4، المادة 5)، ويبقى على عاتق بنك الجزائر السهر على السير الحسن لأمن أنظمة الدفع (النظام رقم 05-07، 2005)

4. النظام المصرفي الجزائري في مواكبة المعايير الدولية

يتطلب النظام المصرفي المواكبة للمتغيرات الدولية انتاج او استيراد قواعد دولية، وهذا لا يعني تطبيق قواعد متطابقة على كل الدول او منطقة ولكن يجب ان تكون تلك المعايير فعالة ومتناسقة على نطاق واسع، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فوجد مثلا الإصلاحات التي طبقتها دول شرق اسيا خلال أزمات أواخر التسعينات (Caruana, 2012, p. 3)، وعلى هذا الأساس قام النظام المصرفي الجزائري بتبني اهم الإصلاحات التي مست الأنظمة المالية الدولية وهي المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل.

1.4. النظام المصرفي الجزائري في مواكبة المعايير المحاسبية الدولية

لقد نتج الارتفاع المستمر للمبادلات التجارية الدولية وتوسع نطاق الشركات المتعددة الجنسيات وسعي العديد من شركات اخرى الى اختراق اسواق جديدة في شكل استثمارات اجنبية مباشرة الى الحاجة الملحة الى توحيد المعايير المحاسبية بين الدول وتفادي التباين المحاسبي الامر الذي شجع الدول والهيئات والمؤسسات الدولية الى السعي نحو البحث عن نهج موحد للمحاسبة والافصح يطبق على الشركات بصفه عامة والمصارف والمؤسسات المالية بصفة خاصة، وعليه سعت الجزائر كغيرها من الدول الى تبني تلك المعايير فكان اول اصلاح محاسبي يخص المصارف الجزائرية هو اعداد اول مخطط محاسبي بنكي صدر وفق النظام 92 مطه صفر 8 بتاريخ 17 نوفمبر 1992 وبعدها تم صدور نظام اخر سنة 2009 مخطط محاسبي مالي تم فيه تحديد شروط اعداد ونشر القوائم المالية او ما يسمى بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية بحيث وحسب المادة الثانية من هذا النظام تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر في البنوك من الميزانية وحساب النتائج وجدول

التدفقات الجدول الخزينة وجدول تغير بحيث يمكن ضمان مقارنتها مع قوائم لنفس المصرف او مع مصارف اخرى كما يتم اعداد تلك القوائم وفقا لنماذج نمطيه كما يجب على المصارف ايضا نشر قوائمها المالية في الاشهر الستة التي تلي نهاية السنة المالية نموذج الميزانية، نموذج خارج الميزانية، نموذج حساب النتائج، نموذج جدول تدفقات الخزينة، نموذج جدول تغير الاموال الخاصة ملحق الكشف المالية،

اما فيما يخص الافصاح المحاسبي للمصارف اصبح ضروري الاعلان عن جميع المعلومات والبيانات والسياسات المحاسبية الضرورية لمستخدمي تلك القوائم والتقارير، وحسب المشرع الجزائري فعلى المصارف ان تنشر قوائمها المالية في الاشهر الستة التي تالي نهاية السنة المالية، وجاء ضمن القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 ضرورة مراعاة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي في ميدان المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق على المصارف والمؤسسات المالية وايضا كيفية واجال تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية ولأوضاع المالية لكل ذوي الحقوق لا سيما منها بنك الجزائر (المادة 64) (قانون رقم 23-09، 2023)،

الا ان تشخيص البيئة المصرفية الجزائرية سواء الداخلية او الخارجية العامة او الخاصة اظهرت مجموعة من المشاكل ادت الى التأثير على العديد من الجوانب منها التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية أهمها (زرقط، 2021/2020، الصفحات 105-106).

- المصارف العمومية تعاني من تحديات تقنية وتنظيمية تعيق سلاسة تطبيق هذه المعايير
- تحفظ وحساسية المصارف خاصة العمومية منها في نشر المعلومات حسب ما جاءت به المعايير الدولية والابلاغ المالي من اجل الافصاح والشفافية، حيث جل المصارف العمومية لم تلتزم بمتطلبات النظام المحاسبي المالي اين قامت بالافصاح على بعض القوائم المالية ولم تفصح على الملاحق ومنه لم تلتزم بمتطلبات المعايير فيما يخص اعداد القوائم المالية ويمكن قول ايضا ان المصارف الجزائرية لا تلتزم بشكل كامل بمتطلبات النظام المحاسبي SCF
- بالإضافة الى ذلك عدم الافصاح عن المخاطر المتعرض لها وايضا طرق ادارته تلك المخاطر حسب ما هو معمول به في هذه المعايير

- كما ان استخدام المخطط المحاسبي الوطني لمدة طويله جدا اي أكثر من 33 سنة صعب من عملياته التغيير في ظل ضعف التكوين والتأطير داخل هذه المصارف بالإضافة الى صعوبة استيعاب تلك المعايير من طرف الموظفين
- تعتبر البيئة المحاسبية التي تعمل فيها المؤسسات بصفه عامة والبنوك بصفه خاصة غير محفزة لإرساء هذه المعايير خاصة عندما تم إلحاق العديد من الصلاحيات الخاصة بالمهنة المحاسبية الى وزاره المالية وهو ما يتناقض مع مبادئ والمعايير الدولية
- كما تعتبر البيئة الخارجية ايضا من المسببات هذا النقص في تطبيق المعايير المحاسبية فنجد اهمها البيئة التشريعية والرقابية ومدى استقلاله البنك المركزي ودرجه التحرر المالي للنظام المصرفي كما يلعب دور السوق المالي اهمية بالغة في ارساء تلك المعايير

2.4. النظام المصرفي الجزائري في مواكبة المعايير الاحترازية الدولية

أبدت السلطات التشريعية الجزائرية مراجعة وعصرنة لمجموعة من الإجراءات المصرفية لكي ترقى إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية الخاصة بقواعد الحيلة والحذر أو ما يسمى بالمعايير الاحترازية في إطار مقررات لجنة بازل 3.2.1 وذلك منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 إلى غاية القانون النقدي والمصرفي 23-09 سنة 2023، حيث أوكلت إلى المجلس النقدي والمصرفي وضع المعايير الاحترازية التي تطبق على المصارف والمؤسسات المالية وكذا المعايير والقواعد التي تطبق على المصارف الرقمية ومزودي خدمات الدفع (قانون رقم 23-09، 2023)، وأهم هذه الإصلاحات الاحترازية هي:

- مجموعة الأنظمة تخص رفع الحد الأدنى لرأس المال بهدف تعزيز القاعدة المصرفية ندرجها في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : تطور رأس مال المصارف الناشطة في الجزائر

رقم النظام	السنة	رأس مال المصارف
النظام 01-90	1990	500 مليون دينار جزائري
النظام 01-04	2004	2 ملايير و 500 مليون دينار جزائري
النظام 04-08	2008	10 ملايير دينار جزائري
النظام 03-18	2018	20 مليار دينار جزائري

- مجموعة من الأنظمة تتعلق بنسبة الملاءة المصرفية (معدل كفاية رأس المال) نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أنظمة صادرة من المشرع الجزائري تتعلق بنسبة الملاءة المصرفية (معدل كفاية رأس المال)

رقم النظام	السنة	عنوان التعليمة	مضمون التعليمة
النظام 09-91	1991	يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية	تقسيم المخاطر وتغطيتها وتصنيف الدين حسب درجة المخاطرة وتكوين الاحتياطات وإدراج الفوائد على الديون المتعثرة -النسب القصوى والدنيا بين المخاطر وصافي الأموال الخاصة لأنواع من المستفيدين
النظام 04-95	1995	يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية	- مفهوم ومكونات الأموال الخاصة - تحديد أنواع المخاطر والعناصر المعتمدة في نسبة تغطية المخاطر (نسبة القدرة على السداد)

-الزام المصارف والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة، على أساس فردي او مجمع معامل ادنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة بالقانونية، من جهة ومجموع مخاطر القرض، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى. -يجب ان تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق - ضرورة تغطية الشريحة الأولى والمعروفة بالأموال الخاصة القاعدية بمجمل المخاطر والمتمثلة في مخاطر القرض والتشغيلية ومخاطر السوق بـ 7% على الأقل .في سبيل تعزيز صلابة رأس المال تم استحداث وسادة أمان تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي 5.2% من مخاطرها المرجحة	يتضمن نسب الملاءة المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية	2014	النظام 01-14
-ألزمت الهيئات الرقابية المصارف بضرورة امتلاك أموال خاصة تكافئ كل أنواع المخاطر التي من الممكن ان تواجهها المصارف، كما يمكن للجنة المصرفية أن تلزم المصارف والمؤسسات المالية بحيازة أموال خاصة تفوق المتطلبات الدنيا المحددة وهي 9.5%، وأموال إضافية والمعروفة بـ وسادة الأمان	المراقبة الاحترازية لملاءة الأموال والابلاغ المالي	2020	النظام 03-14
-في ظل ازمة كوفيد 19 قرر بنك الجزائر اعفاء المصارف والمؤسسات المالية من انشاء وسادة الأمان المنصوص عليها في النظام 01-14 وتمديد ذلك الى غاية 2021 الأمر الذي مكن من رفع مستويات كفاية رأس المال لديها إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب - يمكن قياس مستويات كفاية راس المال من خلال نسبتين وهما¹: نسبة الملاءة الكلية = $\frac{\text{قيمة راس المال التنظيمي}}{\text{الاصول المرجحة بالمخاطر}}$ نسبة الملاءة القاعدية = $\frac{\text{المال راس القاعدي}}{\text{الاصول المرجحة بالمخاطر}}$	تتعلق بالإجراءات الاستثنائية للتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية	2020	2020-05
نسبة الملاءة = $\frac{\text{الاموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض مرجحة + مخاطر التشغيلية مرجحة + مخاطر السوق مرجحة}} \times 12.5$ $\leq 9.5\%$			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- نظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 غشت سنة 1991، يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية
- نظام رقم 95-04 المؤرخ في 20 ابريل سنة 1995، يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية
- نظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

¹ تعتبر هاتين النسبتين مؤشرات لقياس قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة ذات الصلة بنشاطاتها. كلما كانت النسبة مرتفعة كلما ازدادت قدرة البنوك على تحمل الخسائر المحتملة دون المخاطرة بملاءتها

-التعليمة رقم 09-2021 بتاريخ 29 سبتمبر 2021 المعدلة والمكملة للتعليمة رقم 05 2020 -المؤرخة في 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2022، ص 58-59

متاح على الموقع <https://shorturl.at/pruN5> تم الاطلاع 2023/02/01

ساعدت وزارة الخزانة الامريكية وخبراء من صندوق النقد الدولي النظام المصرفي الجزائري في تطوير طريقة للتصنيفات المصرفية والمعمول بها دوليا (BNS) Bank Notification System من خلال منهجية التنبؤ بالمخاطر المحتملة (Banque D'Algérie, Rapport Annuel , 2013) ، وهي منهجية مستوحاة من نظام تصنيف مصرفي اخر يعمل على تقييم صحة وأداء المصارف ويطلق عليه CAMELS اختصارا للأحرف الأولى للمعايير (القدرة الرأسمالية Capital Adequacy ، الأصول Assets، الإدارة Management، الدخل Earnings، السيولة Liquidity، الحساسيات Sensitivity to Market Risk)، وفي سياق الإنذار المبكر لمكامن الضعف والمخاطر تم وضع نظام جديد يدعى (SREP) Supervisory Review and Evaluation Process سنة 2020 يعزز القدرة على الكشف المبكر لوضعيات الهشاشة سواء للمصرف او/ و النظام المصرفي ككل (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2020، صفحة 119)، ويمكن ملاحظة نسب الملاءة الكلية والقاعدية خلال عشر سنوات في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يبين نسب الملاءة الكلية والقاعدية خلال الفترة 2012-2022

(بالنسبة المئوية)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
21.5	21.6	19.2	18.0	19.0	19.5	18.8	18.4	15.8	21.5	23.4	نسبة الملاءة الكلية
22.0	22.2	19.0	17.8	19.2	19.6	18.4	17.8	14.7	19.9	21.6	-المصارف العمومية
19.3	19.0	20.3	18.9	18.2	18.9	20.3	21.0	20.4	28.5	31.9	-المصارف الخاصة
17.7	17.7	15.4	14.3	15.0	15.0	16.2	15.8	13.2	15.5	17.5	نسبة الملاءة القاعدية
17.5	17.6	14.6	13.5	14.4	14.3	15.4	14.6	11.6	13.1	14.8	Tiers1
18.5	18.3	19.5	18.2	17.4	18.1	19.6	20.3	19.7	26.3	29.7	-المصارف العمومية
											-المصارف الخاصة

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي (التطور الاقتصادي والنقدي) 2023، ص 59

متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz

-Fonds monétaire international, **ALGERIE : Rapport du FMI N° 23/68**, Février 2023, P 34

يبدو واضحاً من الجدول ان المؤشرين الملاءة الكلية والملاءة القاعدية تواصلان في تسجيل مستويات اعلى من المطلوبة ضمن مقررات لجنه بازل وهذا خلال العشر سنوات (2012-2022) ويدل ذلك على ان المصارف الجزائرية لها القدرة على تلبية التزاماتها المالية تجاه العملاء بالإضافة الى قدرتها على تحمل المخاطر المحتملة، وهذه الاشارات الإيجابية تدل على نوع من الاستقرار المالي خلال هذه الفترة

ومن اهم المتغيرات الدولية التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية نجد جائحه كوفيد 19 الذي انتشر في العالم خاصة خلال 2019 / 2020، اين قامت السلطات المصرفية بإدخال مجموعه من الاجراءات الاستثنائية لرفع القدرة على الصمود من خلال برنامج اعاده التمويل الخاص (النظام رقم 2021 -02، 2021)، الذي سمح بتسجيل نسب مريحه بالنسبة للملاءة المصرفية ومستويات سيولتها الى غاية 2022، بالإضافة الى ذلك قامت بالتخفيف من المعايير الاحترازية خاصة المتعلقة بوسادة الامان اين قام بنك الجزائر بإعفاء المصارف من تشكيلها الى غاية مارس 2022، وكان الهدف من ذلك هو رفع النشاطات المصرفية اي زيادة منح القروض حيث تصبح قادره على تمويل اضافي للأفراد والشركات في ظل الجائحة، كما استمر التحسن للملاءة المالية الكلية والقاعدية خلال الاشهر التسعة الاولى من عام 2023 اين سجل اين سجلت الملاءة الإجمالية نسبته 21.3% مقارنة 21.5% في ديسمبر 2022 وهي أيضا تفوق الحد الأدنى المطلوب دوليا.

5. صلابة النظام المصرفي الجزائري في استيعاب الصدمات وتعزيز الاستقرار

لقد امتحنت الازمة المالية العالمية سنة 2008 مدى صلابة والاستقرار المالي للعديد من الدول خاصة الاقتصاديات المتقدمة على راسها الولايات المتحدة الأمريكية، اين أصبح من الضروري تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بصفة مستمرة واصدار مجموعة من المعايير الاحترازية الكلية للحد من المخاطر ورفع القدرة على تحمل الصدمات، وعليه جاءت مقررات لجنه بازل للرقابة المصرفية بما يسمى باختبارات الضغط المصرفي **Stress test**، وانشاء هيئة مسؤولة عن الاستقرار المالي تدعى لجنة الاستقرار المالي سنة 2023.

1.5. اختبارات الضغط المصرفي Stress test من اجل تقييم صلابة النظام المصرفي الجزائري

يقصد باختبارات الضغط المصرفي اختبار القدرة على تحمل الضغوط عن طريق تقييم قدره المصرف او النظام المصرفي ككل في مواجهه الانكشافات في ظل سيناريوهات اقتصادية افتراضية بالغه الشدة، وذلك من خلال قياس أثرها على مجموعة من المؤشرات المالية المصرفية مثل: الملاءة والسيولة.

تكمن اهميتها في مساعدة المصارف في تقييم واكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف في هذا النظام، ومن ثم تصنيف ومراجعة مخاطرها الامر الذي يوفر لها امكانيه قياس الاثار المحتملة لتلك الصدمات،

ولقد بادر بنك الجزائر بالتعاون مع البنك الدولي بتطوير نموذج متكامل وديناميكي الاختبارات القدرة على التحمل الضغوط سنه 2015 من اجل وضع تصور وقائي وعلاجي للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف المصارف والسلطات الإشرافية قبل حدوث الازمة ومحاولة تقييم الخسائر في حاله حدوثها، حيث تسمح هذه الطريقة بتقييم حساسية المصارف والمؤسسات

المالية لاي تغيرات في عوامل الخطر المترتبة على نشاطها المصرفي (احتمال التعثر والافلاس. السحوبات الكبيرة للودائع...)، مع اعتبار حدوث كل عامل على حدى او تزامن حدود اكثر من عامل وتأثير ذلك على هيكل المصارف وتدني رسملتها ومدى هشاشه النظام المصرفي ككل، وعليه قامة بنك الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بتطبيق اختبارات الضغط سنة 2013-2014 في ظل سيناريو يركز على صدمة عالمية في أسعار النفط وذلك بافتراض انخفاض أسعار النفط الى 25 دولار للبرميل، و تباطؤ الاقتصاد الأوروبي لفترة طويلة ، فتم اجراء تحليل تنازلي من نوع down top لـ 20 بنك، و اختبار ضغط تصاعدي (BOTT ON-UP) بالنسبة لـ 6 بنوك عمومية، توصلت اختبارات الضغط الى أهم النتائج التالية (IMF Country Report .Algeria,, 2014) :

- اهم المخاطر التي تعاني منها المصارف هي مخاطر القروض واكثر عرضة لهذه المخاطر هي المصارف العمومية.
- تسبب الصدمة انخفاض نسبة كفاية رأس المال الى اقل من 8 % لثلاث مصارف عمومية والتي تمثل اصولها 20% من إجمالي الأصول
- تبقى المصارف العمومية ذات ملاءة كون الدولة المالك لهذه المصارف.
- قدرت تكلفة إعادة الرسملة بـ 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.
- تمثل نسبة 38% من إجمالي القروض يتحصل عليها ثلاث أكبر مقترضين، وفي سيناريو فشل أحد من هؤلاء سوف يؤدي إلى إفلاس ستة (06) بنوك من بينها خمسة (05) بنوك عمومية، الأمر الذي يوضح ارتفاع مخاطر التركيز لدى البنوك العمومية.
- تمتلك معظم المصارف العمومية سيولة كافية لتحمل صدمة كبيرة للسيولة، بينما آثار صدمات في أسعار الفائدة والصرف تكون محدودة جدا على القطاع المصرفي.
- من جهة أخرى تميزت سنة 2020 بتنظيم وإجراء اختبار ضغط اخر والذي يعتبر مفيدا في العديد من النواحي، لا سيما من خلال إشراك المصارف في تطبيق سيناريوهات الإجهاد، وتوقع تطورات وضعياتها المحاسبية والاحترازية بافتراض تفشي المرض واستمراره لمدة أطول أي -صدمة جائحة كوفيد 19- الامر الذي سوف يساعد أصحاب القرار على اتخاذ التدابير المناسبة (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2020، الصفحات 119-120)، توصلت اختبارات الضغط الى أهم النتائج التالية (IMF PRESS RELEASE NO.20/316 , 2020) :
- إذا طالت ازمة كوفيد19 سوف تؤدي الى انخفاض رسملة النظام المصرفي ككل.
- ضرورة إدارة أفضل لمخاطر الائتمان، ولا بد أيضا من مراقبة مخصصات القروض المتعثرة ادارتها بطريقة أفضل.
- ضرورة إدارة أفضل للسيولة المصرفية.
- تحسين إجراءات التمويل ووسائل الدفع الرقمية.
- الدولة دائما في استعداد لتقديم الدعم الماليين خلال شراء الديون والرسملة للمصارف العمومية (عباس و مصيطفى ، 2017، صفحة 113)

2.5. لجنة الاستقرار المصرفي من اجل متابعة القدرة على التكيف والصمود

قامت العديد من الدول بأنشاء هيئات على مستوى أنظمتها المصرفية مسؤوليتها الوصول الاستقرار المالي ومواجهة الضغوطات المختلفة، وعلى هذا الأساس تم انشاء لأول مرة سنة 2023 لجنة مسؤولة عن الاستقرار المالي تدعى لجنة الاستقرار المالي وهي سلطة مكلفة ب المراقبة الاحترازية الكلية وتسيير الازمات ... هدفها السهر على تعزيز القدرة على الصمود من خلال تشخيص ومعالجة نقاط الضعف التي يمكن ان تهدده (قانون رقم 09-23 ، 2023) ، ثم اعداد تقرير سنوي عن هذه المهام ترفع مباشرة لرئيس الجمهورية حسب ما ورد في المادة 157، واوكلت عدت مهام لهذه اللجنة تضمنتها المادة 161 من القانون النقدي والمصرفي 09-23 وتمثلت أساسا الرقابة الاحترازية الكلية وذلك من خلال مايلي:

- تشخيص ثم تقييم المخاطر ونقاط الضعف المحتمل ان تؤدي الى زعزعة الاستقرار المالي، ثم السعي الى تقليل هذه المخاطر من خلال وضع إجراءات علاجية والسهر على تنفيذها، بالإضافة الى ذلك محاولة ضبط المخاطر النظامية من خلال قواعد الحيلة والحذر او المعايير الاحترازية الكلية بهدف التقليل من اثارها،
- وفي حالة حدوث ازمة مالية كلفت اللجنة ب :
- تقديم تقييم للتأثير المحتمل للالزمة على النظام المالي وكذا على مختلف القطاعات الاقتصادية
- وضع استراتيجية للخروج من الالزمة واقتراح خطه لإدارتها من خلال تحديد رزنامة لإجراءات الواجب اتخاذها والادوات الواجب استخدامها للتخفيف من أثارها، وتنسيق الاجراءات التي تسمح باستعادة الاستقرار المالي.

3.5. تحليل مؤشرات صلاية النظام المصرفي الجزائري

بغرض معرفة مدى صلاية النظام المصرفي الجزائري سيتم تحليل اهم مؤشرات الصلاية المصرفية وهي مستويات القروض المتعثرة او مدى جودة الأصول خلال الفترة 2012-2022 والاشهر التسعة الأولى من سنة 2023

الجدول رقم (05): يبين مستويات القروض المتعثرة خلال الفترة 2012-2022

(بالنسبة المئوية)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
56.2	58.1	59.6	52.6	39.3	36.4	35.0	26.5	24.8	17.1	16.1	القروض المتعثرة صافية
											من المؤونات/حقوق الملكية
65.6	67.4	69.2	60.7	44.9	40.8	40.0	29.6	28.1	21.7	20.3	- المصارف العمومية
10.4	13.2	14.0	14.6	13.4	16.2	16.7	15.8	14.5	2.6	3.2	- المصارف الخاصة
19.8	19.6	16.4	14.8	12.7	13.0	12.1	9.8	9.9	10.6	11.5	القروض المتعثرة / إجمالي القروض
21.3	21.0	17.2	15.6	13.4	13.7	12.6	9.9	10.1	11.4	12.4	- المصارف العمومية
9.1	9.6	9.7	8.2	7.1	7.8	8.7	8.6	8.5	4.8	5.2	- المصارف الخاصة
9.9	10.0	8.8	7.9	6.3	6.2	5.5	3.9	3.8	3.4	3.5	القروض المتعثرة صافية
											من المؤونات/ إجمالي القروض
10.9	11.0	9.5	8.4	6.8	6.5	5.6	3.8	3.7	3.7	3.9	- المصارف العمومية
2.5	3.1	3.4	3.4	3.0	3.9	4.6	4.7	4.7	0.9	1.3	- المصارف الخاصة
49.9	48.7	46.1	46.7	50.1	52.3	54.6	59.9	61.8	68.2	69.5	المؤونات / القروض
48.6	47.5	44.8	45.9	49.4	52.4	55.4	61.5	63.6	67.4	69.4	المصنفة
71.6	67.1	65.2	58.7	57.3	50.6	46.1	45.3	45.0	80.3	71.7	- المصارف العمومية
											- المصارف الخاصة

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي (التطور الاقتصادي والنقدي) 2023، ص 63

متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz-Fonds monétaire international, **ALGERIE : Rapport du FMI N° 23/68**, Février 2023, P 34

إن القراءة لمعطيات الجدول اعلاه توضح مستويات مرتفعة من القروض المتعثرة خاصة في مرحلة الصدمة الوبائية اين ارتفعت نسب القروض المتعثرة من اجمالي القروض الممنوحة من 16.4% سنة 2020 الى 19.8% سنة 2022 وتعد اكبر نسبة خلال العشر سنوات ، وتم ارجاع ذلك الى تأجيل دفع أقساط القروض ، والاقساط غير المحصلة الخاصة بأجهزة دعم التشغيل (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، (ANADE ex ENSEJ) (الرحمان و طلال واولاد زاوي، 2019، صفحة 480) كما بقي معدل عند نفس المستوى بنسبة 19.7% سنة 2023 ، حيث يتم تكوين مخصصات لهذا المستوى من الديون المصنفة بنسبة 50% عند نهاية سبتمبر 2023 مسجلة معدل مخصصات شبه مستقر مقارنة بنهاية ديسمبر 2022 يقدر بـ 49.9% و 50.5% نهاية يونيو 2023 ، تميزت السنوات السابقة مثل سنة 2015 بتدخل الخزينة العمومية بإعادة شراء مستحقات على الشركات العمومية بمبلغ إجمالي قدره 305.3 مليار دينار. دفعت الخزينة مبلغ 161.1 مليار دينار

للمصارف وأصدرت سندات للمبلغ المتبقي 144.2 مليار دينار (تقرير بنك الجزائر، 2015، صفحة 97)، واستمرت أيضا العملية خلال 2016 أين تم شراء الديون المتعثرة بمبلغ 767.1 مليار دينار عن طريق إصدار سندات (مداخلة محافظ بنك الجزائر، 2017)

ومن المؤشرات الهامة أيضا للحكم على صلابة النظام المصرفي بالإضافة الى تعزيز ثقة العملاء فيه نجد مؤشرات السيولة المصرفية والتي تشير الى قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية الفورية بسهولة دون اللجوء الى التسييل الاضطراري لأصوله او الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى بأسعار فائدة مرتفعة، وعليه سوف نحلل مستويات السيولة من خلال مجموعة من المؤشرات على مستوى النظام المصرفي الجزائري نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح سيولة الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012-2022
(بالنسبة المئوية)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
40.2	35.9	13.1	16.0	19.8	23.5	23.5	27.1	38.0	40.5	45.9	الأصول السائلة /إجمالي الأصول
40.5	35.9	10.3	14.2	18.4	21.9	22.7	25.8	37.0	39.4	45.1	-المصارف العمومية
37.8	36.2	30.3	27.3	28.5	33.1	29.1	35.9	44.0	46.5	50.9	-المصارف الخاصة
108.5	102.7	37.1	44.2	47.4	53.7	58.4	61.6	82.1	93.5	107.5	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الاجل
115.5	110.1	31.5	42.2	46.3	52.2	58.8	60.2	83.4	95.7	110.5	-المصارف العمومية
73.8	68.9	59.5	52.5	52.6	60.6	56.2	69.8	75.4	84.1	93.5	-المصارف الخاصة

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي (التطور الاقتصادي والنقدي) 2022، ص 61

متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz

-Fonds monétaire international, **ALGERIE : Rapport du FMI N° 23/68**, Février 2023, P 34

يسجل مؤشر تغطية الاصول السائلة للخصوم قصيرة الاجل قيم جيدة من سنة الى اخرى وهذا ما يتوافق مع المعايير الدولية للجنة بازل والتحسين يعود الى عمليات اعاده الشراء للقروض المجمعة للشركات العمومية من طرف الخزينة العمومية بين سنة 2021 م وجوان 2022م أين وصلت قيمة السندات الى 2599.6 مليار دينار (تقرير بنك الجزائر، 2022، صفحة 67) ، كما ان هناك ارتفاع السيولة خلال 2021 يرجع ذلك الى البرنامج التمويل الخاص والذي ينتهي سنة 2022، ويعود انخفاض مؤشر الاصول السائلة الى إجمالي الأصول من 45.9 سنة 2012 م الى 13.1 سنة 2020م الى زيادة حجم القروض الممنوحة سواء المتوسطة او / و الطويلة والتي بلغت 10112.3 مليار دينار سنة 2022 مقابل اعلى قيمة للقروض تم منحها خلال عشر سنوات كانت بقيمة 11180.2 مليار دينار سنة 2020م وهو ما يعكس انخفاض السيولة بالنسبة لأجمالي الأصول هذه السنة والمقدرة بـ 13.1.

6. خاتمة:

1.6. نتائج الدراسة واختبار الفرضيات: اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة نذكرها في النقاط التالية:

- أصبح تحقيق ارباح واداء مالي جيد للمصارف لا يكفي لتفادي الصدمات السلبية والحفاظ على الاستقرار المالي ومواجهة التعقيد المتزايد الذي تفرضه المتغيرات الدولية، خاصة بعد الأزمة المالية 2007 - 2008 ثم الصدمة الوبائية جائحة كوفيد 19

- المرونة المصرفية هي قدرة النظام المصرفي على امتصاص الصدمات ثم العودة الى الحالة الاصلية قبل الصدمة، وهي أيضا القدرة على أن تصبح أقوى وأكثر صحة وأكثر نجاحًا بعد حدث سلبي. حيث لعبت مقررات لجنة بازل 1.2.3 دور أساسي في توضيح ملامح مرونة الأنظمة المصرفية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- هناك علاقة بين المرونة المصرفية والاستقرار المالي، أي ان الاستقرار المالي يتعلق بالمرونة وتعد المرونة المصرفية اساس الاستقرار المالي بمعنى علاقة التأثير والتأثر بينهما، كما ينبغي الاستعداد للمرونة المصرفية مسبقا بسبب زيادة تعقد البيئة التي تعمل فيها المصارف وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى،

- ان الانظمة الاحترازية الجزئية والتي جاءت من اجل ملء وتدنية المخاطر على مستوى المصرف الواحد لا يمكنها ان تعبر عن صحة النظام المصرفي ككل في ظل العولمة والأنظمة المصرفية شديدة الترابط والتعقد، وعليه لا بد من بناء مرونة للنظام المصرفي ككل متكامل وليس مرونة فردية لكل مصرف على حدي.

- جاهزية البنية التحتية المصرفية للتصدي للصدمات ضرورة حتمية لبناء مرونة مصرفية للنظام المصرفي الجزائري من خلال المزيد من الاصلاحات خاصة فيما يتعلق بالاستعلام الائتماني بالإضافة الى عدم وجود مكتب او شركة تتكفل بتلك المعلومات، وانشاء هيئة مركزية متخصصة في ادارة الضمانات المصرفية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

- بنية تحتية سليمة تعني أيضا القدرة على التصدي للهجمات السيبرانية وبناء متانة سيبرانية او ما يطلق عليها بالمرونة السيبرانية **Cyber Résilience**، اين أصبح الامن السيبراني اساس الاستقرار المالي ومن أكبر التحديات المصرفية سواء على المستوى المحلي او الدولي.

- تم ادخال الامن السيبراني بطريقة غير مباشرة ضمن متطلبات الرقابة الداخلية للمصارف الجزائرية فنجد العديد من المواد تضمنت مراقبة نوعية انظمة الاعلام والاتصال والتي تدخل ضمن اهداف الرقابة من اجل تحسين ظروف الامن والموثوقية والتقصي للمصارف الجزائرية، وفي تشريعات أخرى يتحقق الامن السيبراني من خلال تحقيق امن أنظمة الدفع،

- قام النظام المصرفي الجزائري بتبني اهم الإصلاحات التي مست المعايير المحاسبية الدولية من خلال مخطط محاسبي مالي سنة 2009 م ، تم فيه تحديد شروط اعداد ونشر القوائم المالية او ما يسمى بالكشوف المالية للمصارف والمؤسسات المالية اما فيما يخص الافصاح المحاسبي للمصارف اصبح من الضروري الاعلان عن جميع المعلومات والبيانات والسياسات المحاسبية

الضرورة لمستخدمي تلك القوائم والتقارير خلال الاشهر الستة التي تالي نهاية السنة المالية. الا ان الواقع اظهر العديد من المشاكل ادت الى عرقلت التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية .

- قام النظام المصرفي الجزائري بتبني اهم الإصلاحات التي مست المعايير الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل أهمها رفع الحد الأدنى لرأس المال بهدف تعزيز القاعدة المصرفية، تطوير أسلوب دولي للتصنيف المصرفي BNS، كما تم وضع نظام جديد يسمى (SREP) سنة 2020 يعزز القدرة على الكشف المبكر لوضعيات الهشاشة سواء للمصرف او/ والنظام المصرفي ككل.

- ومن اجل وضع تصور وقائي وعلاجي للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف المصارف والسلطات الإشرافية قبل حدوث الازمة ومحاولة تقييم الخسائر في حاله حدوثها تم اجراء اول اختبارات الضغط المصرفي Stress test سنة 2013-2014 ثم اختبار اخر سنة 2020م، ومن اهم نتائج الاختبارين هو هشاشة النظام المصرفي الجزائري وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

- تم انشاء لأول مرة سنة 2023 ضمن القانون النقدي والمصرفي لجنة مسؤولة عن الاستقرار المالي تسمى لجنة الاستقرار المالي مكلفة بـ:

- المراقبة الاحترازية الكلية لتقليل من الخاطر المصرفية الحالية والمحتملة.

- تسيير الازمات التي قد يتعرض لها النظام المصرفي.

- بغرض معرفة مدى صلابة النظام المصرفي الجزائري سجلت اهم مؤشرات الصلابة المصرفية وهي نسبة القروض المتعثرة مستوى مرتفع خلال الفترة 2012م-2023م يفوق المتوسط الدولي المسموح به دوليا خاصة في مرحلة الصدمة الوبائية كوفيد. 19. اما مؤشرات السيولة المصرفية فقد سجلت قيم جيدة من سنة الى اخرى وهذا ما يتوافق مع المعايير الدولية للجنة بازل والتحسين يعود الى عمليات اعادة الشراء للقروض المجمعة للشركات العمومية من طرف الخزينة العمومية ، ان المؤشرين الملاءة الكلية والملاءة القاعدية تواصلا في تسجيل مستويات اعلى من المطلوبة ضمن مقررات لجنه بازل وهذا يدل على ان المصارف الجزائرية لها القدرة على تلبية التزاماتها المالية تجاه العملاء بالإضافة الى قدرتها على تحمل المخاطر المحتملة، وهذه الاشارات الإيجابية تدل على نوع من الاستقرار المالي خلال هذه الفترة.

2.6. التوصيات: اهم التوصيات المتوصل اليها في هذه الدراسة والخاصة بمحاولة إرساء مرونة مصرفية للنظام المصرفي الجزائري نلخصها في النقاط التالية:

- من اجل تحقيق المرونة المصرفية للنظام المصرفي الجزائري لا بد من استيعاب اهمتها من طرف المسؤولين للتكيف والتعاني مع حالات عدم التأكد.

-من اجل تحقيق الاستقرار المالي والمرونة المصرفية لابد من تحسين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مستوى النظام المصرفي الجزائري الامر الذي سيحفز ويعزز انضباط السوق ومنه الشفافية والافصاح والعودة مرة أخرى الى تحقيق الاستقرار والمرونة وهكذا ...

- تعد اختبارات الضغط المصرفي من الأدوات المهمة التي يجب استخدامها بصفة دورية لمعرفة مدى مرونة وصلابة النظام المصرفي الجزائري في تحمل الصدمات او الهزات الاقتصادية وغير الاقتصادية - جائحة كوفيد19 - وقياس حساسية هذا النظام للتغيرات التي تحدث في الاسواق المالية والبيئة الاقتصادية، وعليه لابد من استعمالها بصفة دورية وتعميمها على كل المصارف العاملة في الجزائر سواء العمومية او الخاصة.
- يمكن للبنية التحتية المصرفية ان تحدد الاستقرار المالي ومرونة النظام المصرفي الجزائري لأنها تؤدي الى ضعف انظمة الدفع والتسوية وغياب الاستعلام الائتماني والامن السيبراني بالتزامن مع نمو مستويات الائتمان قد يؤثر او قد يؤدي بالضرورة الى حدود ازمة مصرفية. وعليه لابد من التجهيز السريع للبنية التحتية المصرفية بالعناصر السابقة الذكر.
- الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية خاصة مخاطر الائتمان من اجل تفادي ارتفاع مستويات القروض المتعثرة لأن تدخل الحكومة من اجل شراء تلك الديون ليس حل لتفادي هشاشة النظام المصرفي الذي يحتاج إدارة فعالة للمخاطر وليس حلول ظرفية.

3.6. افاق الدراسة: تفتح هذه الدراسة افاق بحثية متعددة نذكر بعضها في النقاط التالية:

- تقييم مرونة المصارف الجزائرية في التعامل مع المخاطر السيبرانية: مقارنة بين دول شمال إفريقيا ودول ذات اقتصاديات ناشئة.
- تحليل تأثير تقلبات أسعار الطاقة على قدرة المصارف الجزائرية في التكيف مع الصدمات الاقتصادية العالمية.
- النموذج المصرفي المستدام: تبني ممارسات اقتصادية مبتكرة لمواجهة التحديات العالمية وتعزيز الاستقرار المحلي.

1.7. قائمة المراجع:

2.7. قائمة المراجع باللغة العربية:

- بارة سمير، الامن السيبراني - Cyber Security - في الجزائر، مجلة الجزائر للأمن الإنساني، العدد 04
- خانم العطار، المرونة المالية ودورها في رفع مستوى الأداء المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2020)، المجلة العلمية لجامعة جيهان -السليمانية، المجلد (7) العدد2 كانون الاول 2023، ص 115
- زرقط فايزة، تكييف النظام المحاسبي البنكي في الجزائر بما يتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث السنة الجامعية: 2020/2021، الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: مالية. بنوك وتأمينات، جامعة زيان عاشور الجلفة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبة
- شايب محمد وحمادي موارد، تحديات الأمن السيبراني أنظمة المعلومات في البنوك والمؤسسات المالية، مجلة انارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية المجلد 4 العدد 01 جوان 2023
- عبد اللطيف مصيطفى و عباس بوهريرة ، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد 07 / ديسمبر 2017
- عباسي عبد الرحمان طلال واولاد زاوي (2019)، واقع الصلابة والسلامة للجهاز المصرفي الجزائري في إطار اتفاقية بازل III، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06 العدد 03
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الصادر في ديسمبر 2016
- بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2020، الصادر في ديسمبر 2021.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الصادر في ديسمبر 2022.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي (التطور الاقتصادي والنقدي) 2022، الصادر في ديسمبر 2023. متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz تم الاطلاع يوم 10 فيفري 2024
- مداخلة محافظ بنك الجزائر: حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 و التوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الامة 2017، متاح على الموقع
- www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavriarabe تم الاطلاع يوم 11 مارس 2024
- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي للدول العربية 2023، أبو ضبي الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع www.amf.org.ae تم الاطلاع يوم 01 مارس 2024
- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 يعدل ويتمم الامر 66-156 المتضمن قانون العقوبات ص 12
- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 اوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها
- مرسوم رئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 8 أكتوبر 2015 يحدد تشكيلة وتنظم وكفية تسير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها
- مرسوم رئاسي رقم 19-172 المؤرخ في 6 جوان 2019 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها وتنظيمها وسيرها
- نظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

- نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية
 - النظام رقم 2021-02 المؤرخ في 2 جوان 2021 المتعلق ببرامج اعاده التمويل
 - النظام رقم 05-07 المؤرخ في 28 ديسمبر 2005 يتضمن امن انظمة الدفع
 - قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي
 - قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي المادة 156 والمادة 157
 - نظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 غشت سنة 1991، يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية
 - نظام رقم 95-04 المؤرخ في 20 ابريل سنة 1995، يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية
 - نظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية
 - التعليم رقم 09-2021 بتاريخ 29 سبتمبر 2021 المعدلة والمكملة للتعليم رقم 05 2020 - المؤرخة في 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- 3.7. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Banque D'Algérie, **Rapport Annuel 2012, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie**, Juillet 2013
- Cristina Ruza, Marta de la Cuesta, Juan Diego Paredes (2019), **Banking System Resilience And Stability: Constructing A Composite Indicator For Developed Countries**, Journal of Economic Studies
- Erik Feyen , Davide Salvatore Mare (2021) , **Measuring Systemic Banking Resilience A Simple Reverse Stress Testing Approach**, Policy Research Working Paper9864 , World Bank2021
- Fonds monétaire international, **ALGERIE : Rapport du FMI N° 23/68**, Février 2023
- Hayder Jerri Mohsin et al (2022), **Strategic Flexibility and its Impact on Raising the Performance of Banks**, Journal of Social Commerce, Vol. 2 No. 1
- IMF Country Report No. 14/161. Algeria, **Financial Stability Assessment** , June 2014
- IMF PRESS RELEASE (2020) , **Executive Board Concludes Financial System Stability Assessment with Algeria**, NO.20/316, October 2020
- International Monetary Fund (2024),**Global Financial Stability Report**, April 2024 ,
- Jaime Caruana (2012) , **Building a resilient financial system**, General Manager, Bank for International Settlements 2012 ADB Financial Sector Forum on “Enhancing financial stability – issues and challenges” Manila,
- The World Bank’s **Doing Business** (2020), www.doingbusiness.org , consulté le 01/03/2024
- Xu, X., & Lu, L. (2020). **A Study on the Connotation and Extension of Bank Resilience: Based on the Perspective of Active Risk Management**. Modern Economy.